الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.7

Distr.: General

8 March 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد محبوباني (سنغافورة): قال إن أحد الدروس الواضحة التي يجب أن تستخلصها جميع البلدان المتقدمة النمو من الأزمة المالية الحالية هو أنه أصبحت لها الآن هي الأخرى مصلحة قوية وعاجلة في قيام حوار مجدٍ وبنـّاء بين الشمال والجنوب، لأن مصالحها تتضافر مع مصالح البلدان النامية.

٢ - وأوضح أن البلدان النامية تستطيع أن تزيد من تعزيز الفوائد التي توفرها الأزمة الحالية وذلك بتقوية عمليات العولمة. ولئن كان هناك اتفاق عام على أن العولمة تشكل قوة لا رجعة فيها يمكن أن تتمخض عن بعض الخير، فإن مخاطرها تثير كثيرا من القلق أيضا. ومن تلك المخاطر السرعة المذهلة التي يمكن أن تنتقل بها أموال ضخمة من جزء من العالم إلى آخر، مما يهدد بزعزعة استقرار البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. غير أن تدفق الأموال بلا قيود ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد عملية العولمة التي توفر فوائد ضخمة للبلدان النامية من قبيل زيادة حرية التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي وأفضل الممارسات والمعارف.

٣ - وقال إن كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يستفيد من تيار التحرر الذي يسود تجارة السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى حدوث توسع هائل في التجارة العالمية على مدى العقد الماضي. وذلك هو السبب في أن سنغافورة، رغم الأزمة، لم تغير نهجها الأساسي الذي تتبعه في التنمية الاقتصادية، وفي أنها ستواصل الاعتماد على قوى السوق وعلى نظام تجاري مفتوح، والسماح بالتدفق الحر للأموال، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والاندماج في الاقتصاد العالمي. على أن سنغافورة تؤمن أيضا بضرورة السير على قواعد تنظيمية قوية. فغاية ما أدت إليه عملية العولمة هو أنها أكدت حاجة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا إلى المؤسسات الجيدة والحكم الجيد.

٤ - وأشار إلى أن هناك عددا من المجالات التي تستطيع فيها البلدان النامية أن تعزز عملية العولمة. ومن المؤكد أن بدء جولة جديدة من تخفيض الحواجز التجارية على الصعيد متعدد الأطراف سيساهم في تقوية تلك العملية. كما أن إنشاء مجموعة الـ ٢٢ - التي تضم بلدانا نامية وبلدانا متقدمة النمو - يمكن أن يكون نقطة انطلاق لإجراء استعراض لقدرة المؤسسات المالية الدولية في الأجل الطويل على التصدي للتحديات التي تفرضها أسواق المال العالمية الجديدة. وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن تساعد أيضا على تقوية عملية العولمة.

٥ - وأضاف أن الأمر يتطلب من البلدان أن تعمل سويا من أجل تحقيق أمور منها تقوية التنظيم المصرفي، وتشجيع الشفافية في التدفقات المالية الدولية، وتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد - وكلها تحديات مشتركة تواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. غير أن البلدان النامية تستطيع أيضا أن تمارس العمل منفردة من أجل تقوية عملية العولمة. فباستطاعتها تخفيض الحواجز التجارية فيما بينها، مثلما هو الحال بالنسبة لبلدان رابطة بلدان جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة للقمع الجنوبي. وقد قام وزراء تجارة الرابطة، في جملة أمور،

بالتوقيع على اتفاق لتحرير نظم الاستثمار في الرابطة بحلول عام ٢٠١٠ كما وافقوا على منح البلدان الأعضاء على الفور امتيازات تفضيلية في مجال الاستثمار.

٦ - **السيد مابورانغا** (زيمبابوي): قال إن عملية العولمة التي قربت فيما بين اقتصادات بلدان العالم لم تفد سوى بضعة بلدان. وأكبر مأساة وأكبر وجه للمفارقة في العالم المعاصر مشاهدة وجود مستويات مفرطة من اليسار جنبا إلى جنب مع وجود الفقر المدقع. وزيمبابوي لا تشارك الرأي القائل إن العولمة عملية ذات نتيجة صفرية لا يمكن فيها أن يتحقق نجاح العالم المتقدم النمو إلا على حساب بلدان العالم النامي، وإن التقدم الذي يحرزه شطر من البشر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بقيت الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم الثالث دون تلبية. والمطلوب هو قيام عملية عولمة تتصف بالمسؤولية الاجتماعية، عملية ذات وجه إنساني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى الحيلولة دون خروج عملية العولمة عن نطاق السيطرة. وينبغي لبلدان الشمال وبلدان الجنوب أن تعمل سويا من أجل القضاء على الفقر والأمراض الاجتماعية الناجمة عن نواحي الظلم في الوضع الاقتصادي العالمي. والمطلوب قيام عمليات تشارك يمكن للتنمية في إطارها أن تزدهر.

٧ - وذكر أن مؤسسات بريتون وودز تبدي تشددا وخيم العواقب كما أنها بطيئة في الاستجابة للأزمات المالية. والاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي ينفذ هذا العام، استعراض يجيء في الوقت المناسب بالنظر إلى الهبوط الحاصل في الموارد المخصصة للصناديق والبرامج. والواقع أن وفده يخالجه شديد القلق إزاء الهبوط الحاصل في تلك الموارد، ويأمل أن تعطى الأولوية في الاستعراض لمسألة ضعف الموارد الإنمائية للأمم المتحدة وعدم كفايتها.

٨ - وقال إنه ينبغي قيام مزيد من التشاور والتنسيق والتعاون، لا التنافس، بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة في سعيهما إلى بلوغ هدفهما المشترك الذي هو تشجيع التنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي المستدام سيكون مستحيلا إلا إذا كان هناك نظام تجاري دولي منفتح، ثم دعا إلى قيام بيئة اقتصادية دولية داعمة تساعد البلدان النامية في الجهود الشجاعة التي تبذلها لتحقيق النمو الاقتصادي.

٩ - ونبّه إلى أن القارة الأفريقية لا تزال بحاجة إلى تلقي اهتمام خاص من المجتمع الدولي. فالحالة الاقتصادية في أفريقيا تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب المجتمع الدولي الذي ينبغي له أن يحرص على الانطلاق من الاتفاقات والالتزامات التي عقدت في المؤتمرات الدولية في الفترة الماضية. وفي هذا الصدد أعرب عن ترحيبه باستضافة حكومة اليابان لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، وعن أمله في أن يسفر ذلك المؤتمر عن توفير دعم مالي جديد لتشجيع التنمية الإنسانية في أفريقيا.

١٠ - وبعد أن أشار إلى أن حكومته استضافت في الآونة الأخيرة اجتماعا لفريق من الخبراء في هراري بشأن تنمية المياه العذبة وإدارتها، قال إن تلك المسألة تبقى محتفظة بأهميتها في مجال تحسين الرفاه العام لشعوب أفريقيا، وناشد توفير الموارد لمساعدة الحكومات في توفير المياه العذبة للجميع. وعلاوة على ذلك، قال إنه لما كان توفير الطاقة للبيوت بأسعار في متناول الجميع يشكل أولوية من أولويات اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، فإنه يأمل أن تؤيد الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

١١ - **السيد زولو** (صندول النقد الدولي): عرض أهم اعتبارات السياسة التي انبثقت من مناقشات اجتماع اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي الذي انعقد في الآونة الأخيرة. وأوضح أن التركيز انصب على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وتعزيز هياكل النظام النقدي الدولي، والمسائل التشغيلية التي هي قيد التنفيذ. وقال إن جسامة الأزمتين الآسيوية والروسية، وحدة آثار العدوى التي لحقت بالبلدان حديثة العهد بالنظام السوقي، أمران أبرزا ضعف النظام المالي الدولي، كما أبرزا الحاجة إلى زيادة اليقظة من جانب البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وقال إن من الدروس الرئيسية المستفادة من تلك التجربة ضرورة التصدي على وجه السرعة لأية بوادر ضعف تبدو على السياسات أو المؤسسات يحتمل أن تحفز المستثمرين على إجراء تنقيحات حادة لثقتهم وتصوراتهم فيما يتعلق بالآفاق الاقتصادية لبلد من البلدان. ولا بد للبلدان من أن تحد من الضرر الذي يحتمل أن ينجم عن التقلبات في مزاج المستثمرين وذلك برعاية إقامة نظم مالية قوية وتقليل الاعتماد على التدفقات الائتمانية قصيرة الأجل. وفيما يتزايد التكامل والترابط في الاقتصاد العالمي، فإن ظاهر انتقال العدوى بين الأسواق ستبقى تحديا أمام مقرري السياسة. وليست الاستجابة السليمة للأزمة الحالية هي النكوص عن فتح الأسواق، وإنما هي معالجة نواحي الضعف بأسلوب أكثر فعالية.

١٢ - وأوضح أن الصندوق ولئن لم تكن لديه حلول سريعة، فإنه يواصل العمل مع البلدان الأعضاء من أجل الوقوف على المبادرات الرئيسية للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر وقوع أزمات أخرى وتحسين القدرة على معالجتها. والقصد من تلك المهمة هو إقامة نظام عالمي يتسم بالاستقرار والسلامة والانفتاح والشفافية والعدل. ونقطة البداية في نظام مثل هذا هي بيئة السياسة العامة في الاقتصاد المحلي. ولقد أبرزت أزمة القطاع المالي في جميع أنحاء العالم ضرورة قيام البلدان بالتحرك على وجه السرعة من أجل الأخذ بأفضل الممارسات الدولية في الرقابة المالية، والتنظيم والمحاسبة. كما أن تحرير حساب رأس المال يجب أن يكون مصحوبا - والأفضل أن يكون مسبوقا - بتقوية الرقابة المصرفية والتنظيم المصرفي تمكينا للنظام المالي الدولي من التصدي للمضاعفات الناجمة عن حرية حركة الأموال. ومثل هذه القضايا تمس مباشرة سلامة النظام المالي الدولي في مجموعه. وفي هذا الصدد، قال إن البنك الدولي يعكف على إدخال العمل بالمبادئ الأساسية للجنة بازل بشأن الإشراف والتنظيم المصرفيين ونشر تلك المبادئ.

١٣ - وأضاف أن الصندوق في سعيه إلى استباق الأزمات يسعى إلى النهوض ببيئة الاقتصاد الكلي وسلامة سياسات البلدان الأعضاء عن طريق طائفة من الوسائل، منها ممارسة الإشراف على بلدان فرادى ونشر البيانات الاقتصادية وغيرها من المعلومات البالغة الأهمية بصورة مكثفة. وتولي في الحوار الذي يجرى مع الأعضاء بشأن السياسة أولوية عليا من أجل تحديد نواحي الضعف في القطاع المالي التي تنطوي على احتمال التأثير على الاقتصاد الكلي. والصندوق بمضاعفته للإشراف المتعدد الأطراف إنما يسعى إلى الوقوف على نواحي الضعف والمخاطر المالية التي تنطوي على احتمال التسرب إلى الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٤ - وأعلن أنه تم اتخاذ عدد من المبادرات باتجاه الاستجابة للأزمة، منها إنشاء آلية للتمويل في حالات الطوارئ؛ وتم تكييف مرفق الاحتياطي التكميلي ليتلاءم مع الظروف الخاصة للأزمات الاقتصادية التي تقع في الأسواق الجديدة. وبرامج التكيف التي يدعمها الصندوق تشمل الآن رصد تنفيذ متطلبات الترشيد والتنظيم

المتصلة بإصلاحات القطاع المالي، مثل التحسينات القانونية والتنظيمية، وإعادة تشكيل صميم الهيكل المصرفي، وتحويل المصارف إلى القطاع الخاص.

١٥ - وأوضح أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيقومان بدور حفاز في وضع سياسات هيكلية وممارسات جيدة تحظى بالقبول من الجميع، وسيشتركان في ممارسة مهمة نشر المعايير والممارسات الدولية. والقصد من ذلك التعاون هو كفالة كفاءة استعمال الموارد المحدودة المتوفرة في هذه المجالات من مجالات الرقابة والتنظيم في القطاع المالي. كما أن المؤسستين ستوفران ما يلزم من مساعدة تقنية وفقا لجدول زمني يفي باحتياجات البلدان.

١٦ - وذكر أن اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي قد أيدت في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٨ "مدونة الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية المالية"، ورحبت بالأعمال الجارية بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في السياسات النقدية والمالية، وينتظر أن يكملها الصندوق في أقرب وقت ممكن. وقال إن مبررات شفافية مراقبة السياسات المالية تنقسم إلى قسمين: أولهما أن الشفافية تشجع المساءلة وتفرض الانضباط على مقرري السياسة، وثانيهما أن الشفافية يمكن أن تعزز المصداقية ومن ثم فعالية السياسات النقدية والمالية. كما أن اللجنة المؤقتة نوهت بضرورة وضع مدونات ومعايير مماثلة فيما يتعلق بإدارة الشركات والمحاسبة والإعسار.

١٧ - وقال إن الصندوق عقد على مدار الشهور الثمانية عشر الأخيرة التزامات تربو قيمتها على ٦ بلايين دولار لتخفيف القيمة الاسمية لديون سبعة بلدان في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيجري على مدار الأشهر القادمة النظر في حالة كل من إثيوبيا وتشاد وتنزانيا وسيراليون وغينيا وفييت نام وموريتانيا والنيجر واليمن لتقرير استحقاقها للتخفيف. وبالإضافة إلى ذلك، ستستأنف المناقشات الأولية مع غينيا - بيساو حالما تسمح أحوال الأمن. ويجري إحراز تقدم في تنفيذ زيادة مقدار حصة المساهمة في الصندوق بنسبة ٤٥ في المائة - ليرتفع حجمه من ٢٠٠ بليون دولار إلى ٢٩٠ بليون دولار. وقد وافق خمسة وعشرون بلدا عضوا، منها ثلاثة من أكبر خمسة بلدان مساهمة، على هذه الزيادة.

١٨ - واختتم كلمته قائلا إنه بالنسبة للترتيب الجديد للاقتراض، فإن ٢٢ من المساهمين الـ ٢٥ الذين تمت تسميتهم، منهم أربعة من أكبر خمسة مساهمين، قد امتثلوا لذلك القرار، مما يصل بمجموع قيمة ترتيبات الائتمان الملتزم بها إلى ٣٥,٦ بليون دولار.

١٩ - **السيد المرشد** (المملكة العربية السعودية): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد استعداد بلاده للتعاون الجاد والبنّاء من أجل نجاح أعمال الدورة الحالية. وبعد أن أشار إلى أن الأمم المتحدة حققت نجاحا نسبيا في التصدي للقضايا الاقتصادية ودفع عملية التنمية، قال إن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية خاصة تجاه تثبيت أسس التعاون المثمر والبنّاء بما يعود بالمنفعة على جميع الدول. وأضاف أن إيجاد بيئة اقتصادية دولية منصفة وعادلة ترتكز على قاعدة من التعاون الدولي يتطلب تضافر الجهود المشتركة فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والعمل على رفع الحواجز الاقتصادية وتذليل المعوقات الاقتصادية القائمة.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، قال إن ازدياد التوتر الاجتماعي الناشئ عن مشاكل اقتصادية في العديد من البلدان النامية ينهض دليلا على أن الصلة التي تربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية قد أصبحت ركنا أساسيا لأمن واستقرار كل المجتمعات. ولذلك فمن الضروري أن يكرس المجتمع الدولي اهتمامه لهذه المسألة لكفالة أن تصبح البلدان النامية شريكا اقتصاديا فاعلا.

٢١ - وأعلن أن حكومته تؤيد كافة الجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية العالمية، وفي سبيل ذلك فإنها تسعى دائما نحو تعزيز مشاركتها في هذه المؤسسات، علاوة على تحقيقها قفزة نوعية وكمية في مختلف المجالات الإنمائية خلال السنوات الثلاثين الماضية، كما أنها تحرص على تقديم مساهماتها الإنمائية للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا؛ وسعيا من حكومته إلى المساهمة في بلورة المسيرة المستقبلية للاقتصاد العالمي فإنها تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٢ - وأضاف أن بلاده تولي قضايا البيئة وضرورة حمايتها اهتماما بالغا، ومن ثم كان التأكيد على الاستفادة من مواردها الطبيعية والبيئية دون التأثير على قدرات ومقدرات الأجيال القادمة، وبالتالي فقد أفردت لقضايا البيئة حيزا هاما في سياستها الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق فقد شاركت بلاده بفاعلية في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة بالموضوع إضافة إلى انضمامها للعديد من الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ولذلك فإن المملكة العربية السعودية تأمل أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها لمشاكل البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، كما أنها تدعو جميع الدول إلى الالتزام بجدول أعمال القرن ٢١، كما تحث البلدان الصناعية بخاصة على أن تفي بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البيئية إلى البلدان النامية، وعلى أن يكون التعامل مع جميع القطاعات بشكل شامل وألا يتم بشكل انتقائي. وعلاوة على ذلك، فإنها تدعو إلى العمل على صياغة ظاهرة العولمة بما يتوافق مع العقائد الدينية والقيم الثقافية والحضارية ومصالح الشعوب، وبما يتفق مع التوجه نحو تنوع وتعدد النظم السياسية والاجتماعية بهدف بناء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع ومتكافئ في فرص العيش في أمن من الخوف والرهبة وفي أمان من الجوع والفقر، عالم تنتصر فيه مبادئ العدالة ويعم فيه الرفاه والسلام للجميع.

٢٣ - وذكر أن حكومته تولي اهتماما بالغا وعناية فائقة لموضوع مكافحة التصحر والجفاف، لا سيما في دول الساحل الأفريقي، حيث أنشأت برنامجا على مراحل لمكافحة الجفاف تبلغ تكاليفه ملايين الدولارات. كما أنها قدمت قروضا تربو قيمتها على ٤٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع إنمائية في بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وعلاوة على ذلك فقد شاركت في أنشطة دولية مختلفة ذات صلة بالتصحر والتنمية وقدمت لها الدعم إضافة إلى تشجيعها المشاركة الشعبية في المملكة لجمع التبرعات لصالح المتضررين من الجفاف في أفريقيا. وبالتالي فإنها تتطلع إلى نهوض البلدان الصناعية بمسؤولياتها في هذا الشأن وإلى قيامها بتوفير التمويل الكافي لمساعدة البلدان النامية التي تعاني من مثل تلك المشاكل.

٢٤ - وأضاف أن بلاده تعلق أهمية بالغة أيضا على دور اللجنة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فضلا عن التوصيات

الصادرة بشأن الموضوع عن الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة. ويتساوى مع ذلك في الأهمية دور اللجنة في توجيه النداء إلى الحكومات وجميع الجهات المهتمة بالأمر لكي تتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية لتعزيز قدرتها على دعم أنشطة مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في جميع البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وختاما، أعرب عن الأمل في التمكن من التغلب على التحديات الاقتصادية القائمة التي تضع على عاتق جميع الحكومات مسؤولية جسيمة أمام شعوبها وأوطانها، من أجل تحقيق الرخاء والنماء لشعوب العالم.

٢٥ - **السيد كيرواك** (ماليزيا): قال إن وفده يوافق تماما على البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. فماليزيا قد تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية الراهنة التي أعاقت سير نمو ماليزيا الاقتصادي المطرد. وقد كانت استجابة حكومة ماليزيا لتلك الأزمة هي أنها وضعت موضع التنفيذ ضوابط للعملات والأموال الأجنبية واتخذت تدابير لتحقيق الاستقرار لعملتها وإعادة تنشيط النمو الاقتصادي. كما وضع المجلس الوطني للتدابير الاقتصادية، الذي يرأسه رئيس الوزراء، خطة للانتعاش الاقتصادي الوطني تشدد على الإجراءات التي ترمي في المقام الأول إلى تحقيق الاستقرار للعملة الماليزية "الرنغيت"، واستعادة الثقة في السوق والمحافظة على استقرار سوق المال. ولئن كان القصد من تلك التدابير التي اتخذت في الآونة الأخيرة هو حماية الاقتصادي الماليزي من البيئة الخارجية المعاكسة، فإن ماليزيا لا تريد عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي ولا تزال باقية على التزامها بعملية التحرر والعولمة الجارية.

٢٦ - وأضاف أنه يلزم على الصعيد الدولي التوصل إلى اتفاق بشأن حل دائم من شأنه أن يمكن البلدان من التصدي للحالة الراهنة والصمود أمام ما يقع في المستقبل من صدمات. وهناك حاجة واضحة إلى إعادة التفكير في التصميم الحالي للنظام النقدي الدولي لأن النظام القائم لا يمكنه التصدي للمشاكل التي تواجه البلدان المتأثرة بالأزمة. وقد تبين بوضوح من الشكل المفاجئ الذي وقعت به الأزمة وعجز المجتمع الدولي عن التحرك بسرعة لاحتوائها أو التنبؤ بما قد يقع من قلاقل أخرى أنه يتعين بذل جهد دولي جدي.

٢٧ - وأعرب عن القلق الذي يخالج وفده إزاء الحالة في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. ولئن كانت مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمثل جهدا كبيرا لمواجهة عبء الديون الباهظ الواقع على ٤١ بلدا، معظمها في أفريقيا، فإن وفده لا يزال على قلقه إزاء المشاكل التي ووجهت في تنفيذ تلك المبادرة.

٢٨ - وأعلن أن ماليزيا تواصل، في إطار التعاون بين الجنوب والشمال، تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية من خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني. كما أن ماليزيا تشجع قطاعها الخاص، الذي تعتبره المحرك الأول للنمو في اقتصادها، على أن يرنو إلى خارج ماليزيا التماسا لإقامة عمليات تشارك مع البلدان الأفريقية من خلال التجارة والاستثمار.

٢٩ - وأوضح أن الأوان قد حان للتركيز على مسألة تمويل التنمية. فالمعونة الخارجية التي تقدم للبلدان النامية تتدنى باطراد، وفرص وقف ذلك التدني ضئيلة للغاية. ومجموع المعونة الخارجية يبلغ حاليا نسبة هزيلة قدرها ٠,٢٢ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية، والمعونة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الصناعية الكبرى السبعة لا تتجاوز نسبتها ٠,١٩ في المائة من دخلها المحلي الإجمالي. وأضاف أن وفده يتطلع

إلى المشاركة في المناقشات التي ستدور في الفريق العامل مفتوح باب العضوية لصياغة جدول أعمال عريض لمؤتمر بشأن تمويل التنمية.

٣٠ - وذكر أن المسائل البيئية جزء لا يتجزأ من التنمية، وأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كيوتو تمثل خطوة أولى كبيرة نحو الحد من نمو انبعاثات غاز الدفيئة في جميع أنحاء العالم. غير أنه ينبغي النظر في أية شكوك تحيط الآليات الجديدة للتحكم في تلك الانبعاثات. وأعرب عن أمل وفده في أن تركز الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على مسائل رئيسية مثل تعبئة الموارد المالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٣١ - **السيد جاياناما** (تايلند): قال إن الحوار رفيع المستوى الذي جرى في الآونة الأخيرة حول العولمة، في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قد عبر بوضوح عن اتفاق المجتمع الدولي حول مساس الحاجة إلى حل الأزمة المالية الدولية الراهنة والحد من أثرها. ويستدل من التجربة أن الإصلاح الاقتصادي الوطني الشامل لا يكفي في حد ذاته لاستعادة ثقة المستثمرين وإعادة النمو الاقتصادي. ورغم أن تايلند اضطلعت بإصلاحات اقتصادية ضخمة وخفضت قيمة عملتها، فالواضح أن انتعاش اقتصاد تايلند بسرعة سوف يتوقف على البيئة الخارجية وهي آخذة في التفاقم لسوء الحظ.

٣٢ - وأضاف أنه ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يقوما بدور أساسي في تخفيف آثار الأزمة، ولا بد لهما من أن يعملا على تحسين تنبؤاتهما وتنفيذهما لأعمالهما؛ كما أنهما بحاجة إلى موارد إضافية. وبوجه خاص، فإن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يمارس أعماله بطريقة مجدية إذا لم يتلق قريبا مبلغ ٩٠ بليون دولار. ومن الواضح أن مجموعة السبعة تملك القوة المالية والسياسية التي تمكنها من منع التقلبات المالية، وتنشيط النمو، ومنع حدوث انكماش عالمي. كما أن من واجبها أن تعمل على تحديث النظام المالي الدولي. ولسوء الحظ أن النتيجة التي أسفر عنها الاجتماع السنوي الأخير لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي جاءت مخيبة لمثل ذلك الأمل.

٣٣ - وأوضح أن الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها صناديق وبرامج الأمم المتحدة لها أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية البشرية والتخفيف من الفقر في البلدان النامية. وينبغي لتلك الصناديق والبرامج أن تقوم بدور في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على أن تواجه بفعالية تحديات التنمية. كما أن الاتصال بين وكالات الأمم المتحدة والبلدان المضيفة بشأن الجوانب الإدارية والتنفيذية له أهمية حيوية لنجاح أنشطة التنمية.

٣٤ - وأشار إلى أن الأمر يتطلب تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في متابعة أهدافهما الإنمائية. واستفادة الأمم المتحدة على أكفأ وجه من مواردها الإنمائية المحدودة وتحقيقها أقصى قدر من أثر أنشطتها الإنمائية يقتضيان منها أن تواصل العمل عن قرب مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يكون تفكير وكالات الأمم المتحدة منصبا على مجرد توفير الأموال الأولية اللازمة للمشاريع وإنما على تسهيل عقد التزامات مالية طويلة الأجل لهذه المشاريع من جانب وكالات غير تابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وفيما يتعلق بمجال تعبئة الموارد، قال إن القرارات التي اتخذت بشأن استراتيجيات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفر لهاتين الوكالتين مبادئ أساسية يمكن لهما اتباعها في عكس اتجاه الهبوط الحاصل في مواردهما الأساسية، وفي العمل على زيادة فعالية وكفاءة الوكالتين نفسيهما.

٣٦ - وأوضح أنه ينبغي تعزيز البعد الإقليمي للأنشطة التنفيذية، لا سيما في مجال صياغة البرامج وتنفيذها. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمل وفده في أن تنفذ جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا بشأن تقوية دور اللجان الإقليمية تنفيذا تاما. وأضاف أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيكون له دور فعال في تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وأن وفده سيدرس بتمعن نتائج المرحلة التجريبية لذلك الإطار، التي ستكون متاحة في نهاية العام وذلك بغية زيادة تحسين تنفيذه مستقبلا.

٣٧ - وأعلن أن تايلند تؤيد بقوة قيام عمليات تشارك في مجال التنمية بين الجنوب والشمال، وفيما بين بلدان الجنوب، غير أن تلك العمليات يجب أن تتم في سياق تقاسم المسؤوليات وإن تمايزت مجالاتها. ونجاح البلدان النامية في تنفيذ سياساتها البيئية الوطنية يتوقف على حصولها من البلدان المتقدمة النمو على المساعدة التقنية وعلى نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا من تلك البلدان. كما يتعين إتاحة موارد خارجية كافية لمساعدة البلدان النامية في جهودها المتواصلة من أجل تحقيق التنمية البيئية. وستكون الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ فرصة تتيح للمجتمع الدولي أن يثبت التزامه بحماية البيئة العالمية وأن يشرع في تنفيذ تدابير ملموسة لتحقيق الهدف المرجو.

٣٨ - **السيد داس** (نيبال): قال إن وفده يريد أن يعرب عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أنه رغم التقدم المذهل الذي أحرزته التكنولوجيا، والتحرر الاقتصادي الذي جاء بانتهاء الحرب الباردة، وزيادة اتجاه العولمة في الاقتصاد العالمي، فإن أقل البلدان نموا يتزايد تهميشها. ولذلك فإن المسؤولية الأولى للمجتمع العالمي هي أن يبذل جهودا جماعية وأن يشن حربا شاملة على الفقر. والبلدان النامية لا تزال مفتقرة إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وهي تواجه معوقات هيكلية باهظة. ولقد حققت بلدان عديدة، منها بلده، تقدما كبيرا في مجال إصلاح السياسات وعمليات التكيف المؤسسي؛ على أنها لا تستطيع أن تواصل السير في هذا السبيل دون مزيد من التعاون الدولي. والنظام المالي الدولي من المجالات التي تتطلب ذلك التعاون.

٣٩ - وأضاف أن هناك مسألة تثير قلقا جديا هي أن حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية لا تزال تقل عن ٠,٠٤ في المائة، مما يؤدي إلى وضعها على هامش الاقتصاد العالمي؛ ويضاف إلى ذلك أن أسعار الصادرات انخفضت كثيرا. والاستثمار المباشر الأجنبي يتجنب أقل البلدان نموا رغم الدينامية التي يتسم بها ازدهار الاستثمار والاعتراف العام من جانب القطاع الخاص بوجود فرص للاستثمار في تلك البلدان. وهناك حاجة ماسة لزيادة المعونة الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرات وإقامة الهياكل الأساسية المؤسسية وتعزيز الجهود الإنمائية القائمة. ولا جدال في أن الأمم المتحدة هي أنسب أداة لتوفير الإدارة العالمية اللازمة لمعالجة مشاكل العالم. ولذلك فمن الجوهري تعزيز قدرة المنظومة على الاستجابة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة لتقلب الحالة وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، لا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية.

٤٠ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن التماس حلول لمشاكل التعاون الاقتصادي الدولي لن ينجح إلا إذا قام على التشارك والفهم المتبادل. ولقد أرسي الأساس بواسطة الحوار رفيع المستوى الذي جرى في الآونة الأخيرة حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لعملية العولمة، وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، والبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - وأعلن أن وفده يرى أن العولمة ولئن كانت عملية لا رجوع عنها فإنها عملية تدخل في نطاق السيطرة. فالنمو جوهري للتنمية المستدامة، ويجب أن يكون التماس حلول للمشاكل الاجتماعية جزءا من جهود تقرير السياسية الاقتصادية. وينبغي تشجيع الديمقراطية والاستقرار السياسي وسيادة القانون، ويجب على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، ألا يسمح بتبدد الآمال الإيجابية المعقودة على القرن القادم. ومستقبل الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات الضعيفة مسألة تثير قلقا خاصا، واتخاذ إجراءات لصالحها فيه صالح الجميع.

٤٢ - وأوضح أن بلده يعمل حاليا من أجل المحافظة على استقراره الاقتصادي وزيادة التعاون الاقتصادي مع سائر البلدان وتجنب المخاطر الناجمة عن الصراع المشتعل في منطقته الذي يمكن أن تكون له آثار ضارة على تنميته. وتحقيقا لتلك الغاية فقد اعتمد سياسة اقتصادية متحررة وعقد العديد من الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة. غير أن ظروف الأمن في المنطقة لا تلائم كثيرا التنمية المستدامة. وبلده، كاقتصاد صغير، يرى أن الاندماج الكامل في الاقتصاد الأوروبي مسألة حاسمة لتجنب التهميش. ولقد أبرز الأمين العام في تقريره مسألة تهميش الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وحث على تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف بغية الاستفادة من الإمكانات الإيجابية للعولمة. ويعتقد وفده أنه ينبغي للجنة أن تنظر في أمر اعتماد قرار بشأن اتباع نهج يستهدف تحقيق نتائج لمنع التهميش.

٤٣ - وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على إقامة مناطق للتجارة الحرة، وهي مناطق لها أهمية بالغة لإدماج اقتصادات عديدة في النظام الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومثل تلك الترتيبات يمكن أن تعزز كثيرا القدرة على الوصول إلى الأسواق. ودور منظمة التجارة العالمية في التعاون الاقتصادي الدولي آخذ في التزايد، وينبغي أن يكون باب العضوية في تلك المنظمة مفتوحا لجميع الدول.

٤٤ - وذكر أن مفهوم الترابط أصبح مفهوما باليا في كثير من الوجوه. فالترابط يفترض فيه قيام علاقة متوازنة بين شركاء أنداد، في حين أن واقع الحال يشير إلى أن الشركاء في معظم حالات ذلك النوع من التعاون ليسوا أندادا. والأصح أن يكون الكلام عن اقتصادات ذات درجات مختلفة من التبعية. ولذلك ينبغي للجنة أن تشجع الموقف الداعي إلى منع أي اقتصاد من النمو على حساب سواه. والتبعية لا ينبغي النظر إليها على أنها عقبة وإنما ينبغي النظر إليها على أنها واقع قائم يجب أن يؤخذ في الحسبان في الجهود الرامية إلى مناهضة ممارسة الاحتكار في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٤٥ - **السيد خوميز** (نيكاراغوا): قال إن السياسات الاجتماعية لحكومة نيكاراغوا أدت إلى وضع سياسة اقتصادية سليمة وفعالة. أما الهدف العام فهو تهيئة الظروف التي يمكن للقطاع الخاص في ظلها أن يمارس الإنتاج ويوفر الوظائف في بيئة من الاستقرار والحوار والتعاون. وقد اضطلعت الحكومة، بدعم من المجتمع

الدولي، بإصلاحات كبيرة فيما يتعلق بالنظامين الضريبي والمالي، وحماية البيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

٤٦ - وأشار إلى أن نيكاراغوا ستصبح أكثر الاقتصادات انفتاحا في أمريكا الوسطى بحلول عام ٢٠٠٠، وقد عقدت اتفاقات للتجارة الحرة مع العديد من جاراتها في أمريكا الوسطى وتعكف على استطلاع إمكانية عمل ذلك مع بلدان السوق المشتركة للقمع الجنوبي. والحكومة تنظر إلى دورها على أنه دور الميسر والمشجع، وهي تؤمن إيمانا راسخا باقتصاد السوق الحرة مع التركيز على العدالة الاجتماعية. كما أنها تؤمن بالعولمة من زاوية عملية محضة. فمما لا شك فيه أن العولمة، وإن لم تكن ترياقا، سوف تعمل على تشجيع الوحدة على الصعيد الدولي. غير أنه ينبغي عدم التهوين من شأن القوى العاتية كالإعصار التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تهميش أشد القطاعات تضررا، كما لا يمكن غض النظر عن ضعف الاقتصادات الصغيرة في مواجهة أزمة كالأزمة التي تهدد حاليا الاقتصاد العالمي.

٤٧ - وأوضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي دعامة السلام والاستقرار والأمن. ومن ثم يجب تكريس مزيد من الموارد للتعاون في ذلك المجال. ويجب أن يبقى هدف تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية دون تغيير، لكن يجب إعادة النظر دوما في وسائل تحقيق هذا الهدف لمراعاة جملة الوقائع الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية القائمة، لا سيما دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٨ - **السيد هيلي** (مالطة): قال إن هذا الوقت الذي يشهد تعرض التنمية الاجتماعية للتهديد من الأزمة الاقتصادية ومن سوء إدارة الموارد الطبيعية العالمية يتطلب تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة لمصلحة الأجيال القادمة. وتلك الأزمة تنسحب بآثارها على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وهو ما يتطلب حلا متكاملا وعالميا لتوفير الحماية اللازمة لأكثر البلدان تأثرا، وتشجيع الثقة في السوق، ودعم النمو الذي تمس إليه الحاجة.

٤٩ - وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان اتساع الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام عالم يشطره "ستار من الفقر". وتعتقد مالطة أن من الأهمية بمكان تشجيع قيام بيئة اقتصادية دولية تحكمها قواعد محددة بوضوح ويسودها التعاون الاقتصادي الرامي إلى توسيع نطاق فوائد العولمة. ولقد جددت مالطة طلبها العضوية في الاتحاد الأوروبي لأنها تعتقد جازمة أن الاندماج يشكل وسيلة تعين البلدان الأوروبية ومواطنيها على التحكم في مستقبلها في ظل عالم موحد، وأن السوق الوحيدة، بما يوجد فيها من ملايين المستهلكين، تشجع النشاط الاقتصادي بحثها للمنافسة، وإسراعها بإعادة تشكيل الهيكل الصناعي، وتوفير طائفة أوسع من البضائع والخدمات للمستهلكين بأسعار أقل.

٥٠ - واستدرك قائلا إن الاهتمام بتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يتعين ألا يلهي عن أن صون الموارد الطبيعية وتشجيع قيام بيئة سليمة يشكلان دعامة للتنمية. وقد أومأت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إيماء واضحا إلى أن حالة البيئة أصبحت أسوأ مما كانت عليه في بداية هذا القرن، وهذا أمر يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، التي جمعت بين وسائل التنمية الاقتصادية -

الاجتماعية والاهتمامات البيئية داخل إطار من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقـــوق الإنسان. ويتعين الاهتداء إلى سبيل وسط للعمل يوفق بين متطلبات انفتاح الاقتصاد العالمي والاحتياجات الإنسانية والتدهور المستمر في حالة البيئة ينسحب بآثاره الضارة على الموارد العالمية الداعمة للحياة. ولن يتسنى عكس تلك الاتجاهات إلا عن طريق التعاون على الصعيد الدولي.

٥١ - وأشار إلى أن مالطة قد اتخذت، منذ أن انعقد مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، عددا من الخطوات لحماية بيئتها، وهي تشارك بنشاط على الصعيد الإقليمي في أعمال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبصفتها بلدا جزريا صغيرا فإنها تعلق أيضا أهمية خاصة على برنامج عمل برنادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وتتطلع إلى الاستعراض الخمسي الذي سيجري في عام ١٩٩٩. ولن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال تواصل الالتزام من جانب المجتمع الدولي وبذل الجهود على الصعيد المحلي.

٥٢ - **السيد أيليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده يريد أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب أيضا عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش الذي عرض فيه موقف مجموعة أقل البلدان نموا.

٥٣ - وذكر أن العقد الماضي كان من أصعب العقود التي شهدها بلده على الإطلاق. فاستجابة للحاجة إلى إجراء عملية إعادة بناء ضخمة وضعت حكومته خطة ثلاثية لإعادة البناء تستهدف عمل إصلاحات في مجالات القضاء وحقوق الإنسان والسياسة. وستنشأ مؤسسات جديدة كما سينشأ هيكل قانوني للإعداد لعقد انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية.

٥٤ - وأوضح أن برنامج الإصلاح، الذي سيمتد ليشمل أيضا مجال الاقتصاد، يتوخى تجديد الهياكل الأساسية للبلد، وميكنة وتحديث الزراعة، وإعادة العمل بالبرامج الاجتماعية المتصلة بتوفير الأغذية ومياه الشرب والكهرباء، فضلا عن الرعاية الصحية والبرامج التعليمية. وستبذل الجهود لتشجيع انتعاش الصناعات القائمة، ومحاربة الفساد، وتخفيض البطالة، وضمان أمن الممتلكات والأشخاص. وقد شمل الإصلاح النقدي إصدار عملة الفرنك الكنغولي، كعملة وطنية جديدة، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥٥ - وقال إن الحالة في بلده كانت لها آثار سلبية شديدة على السكان، بسبب تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. وتقدر الأضرار التي لحقـــت بالهياكل الأساسية الصناعية والمينائية والاقتصادية بما قيمته ٣ بلايين دولار بالنسبة لمدينة ماتادي وحدها. وقد تجاوزت الأحداث البرنامج الثلاثي، الذي يشمل خططا لإعـادة بناء البلد، ولذلك فقد تجاوز أوانه. كما أن المنطقة الشرقية للبلد، التي تزخر بالموارد الطبيعية، لا تخضع لسلطة الحكومة، ولذلك فلم تقدم للاقتصاد أية مساهمة تذكر. ولئن كان إنتاج النحاس والكوبالت في كاتانغا الجنوبية لم ينقطع، إلا أن إنتاج الماس في كاساي تأثر بالأحداث، ومع ذلك فمن المتوقع أن يعود إلى مسيرته الطبيعية ما أن يعاد فتح المطارات.

٥٦ - وأشار إلى أن الصراع المسلح بدأ عندما بدأت العملة الجديدة تستقر. ولقد استدعى المجهود الحربي تحويل مسار قدر كبير من الأموال كان يمكن أن تستعمل في دعم العملة، ولذلك هبطت قيمة الفرنك الكنغولي. وقد عمل ذلك، مشفوعا بانقطاع الصادرات والواردات، على تعريض ما تم الاضطلاع به من إصلاحات نقدية لمخاطر جسيمة. وقد استطاعت الحكومة السيطرة على التضخم، حيث انخفضت نسبته من أربعة أرقام إلى رقم واحد؛ وحسب الحالة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كان معدل التضخم يقدر بنسبة ٧ في المائة. غير أن أكثر التقديرات تفاؤلا في الوقت الحالي تشير إلى أن معدل التضخم سيصل إلى رقمين بحلول نهاية عام ١٩٩٨.

٥٧ - وأضاف أن الصراع المسلح أجبر بلده على تعليق دفع المبالغ المتأخرة عليه بواقع ٠٠٠ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة شهريا إلى صندوق النقد الدولي؛ وقد دفع هذا المبلغ آخر مرة في آب/أغسطس ١٩٩٨. وبلده مدين بمبلغ يقرب من ٩ بلايين من دولارات الولايات المتحدة كمتأخرات مستحقة عليه بالنسبة لدينه الخارجي، كما أنه متأخر كثيرا في أداء المدفوعات المحلية. وتبلغ المتأخرات المستحقة عليه لصندوق النقد الدولي حوالي ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وسيتعين على الحكومة أن تدفع نحو ٤٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لكي تصبح مؤهلة للحصول على برنامج جديد من برامج الصندوق. ومع ذلك فقد جدد بلده صلاته بالصندوق وبالبنك الدولي، ويتلقى مساعدة تقنية من هاتين المؤسستين. وقال إن حكومته تود أن تعيد تأكيد استعدادها لإقامة حوار بناء مع المؤسسات المالية الدولية بوجه عام، ومع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوجه خاص.

٥٨ - واستطرد قائلا إن بعض المعوقات الهيكلية الرئيسية التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلده هي كالتالي: هبوط الناتج المحلي الإجمالي إلى معدله في عام ١٩٥٨ في حين تضاعف عدد السكان ثلاث مرات منذ ذلك التاريخ؛ الانخفاض الشديد للإيرادات الضريبية، فهي تقل عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بنسبة ١٧ في المائة قبل الاستقلال؛ التوقف التام تقريبا للاستثمار العام؛ ومواجهة المؤسسات العامة العاملة في قطاعات رئيسية، منها التعدين والنقل والخدمات العامة، لصعاب مالية شديدة؛ وإعاقة الدين الأجنبي للنمو؛ ووصول أنشطة الكفاف، بما فيها الزراعة، إلى نسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وارتفاع معدل التحضر بدرجة مذهلة إلى حد أن ١٣ مليون شخص يعيشون الآن في المناطق الحضرية بالمقارنة بـ ٣,٤ مليون شخص قبل الاستقلال.

٥٩ - وأعـــرب عن شكر حكومته لمنظومة الأمم المتحدة لحرصها على الاحتفاظ بوجودها في بلده. وهي تقدر المعونة الإنسانية التي تلقاها شعب الكونغو من العديد من البلدان الصديقة والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك فإن المعونة الإنسانية، مهما بلغت فعاليتها، ليست هي الحل لكل المشاكل التي يعانيها بلده. وأكبر تحد يواجه المجتمع الدولي هو إعادة السلام والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى. ولذلك يود وفده أن يكرر نداءه إلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان الصديقة التي قررت تقديم ما يلزم من مساعدة، لكي تجدد التزامها بتعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٠ - وأوضح أن الجهود الوطنية المبذولة من أجل بدء تنفيذ الخطة الثلاثية أثبتت أن البلد سيستطيع، بتعاون من المجتمع الدولي، الوفاء بأهدافه المحددة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي عقد اجتماع آخر مع "أصدقاء الكونغو"

كمتابعة لمؤتمر بروكسل. وأعلن التزام حكومته بتهيئة بيئة سليمة للاقتصاد الكلي في بلده، وهي تريد أن ترى مزيدا من المشاركة من جانب المجتمع الدولي في وضع وتنفيذ الإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي.

٦١ - وختاما قال إنه يريد أن يعلن أن وفده سيقدم مشروعي قرارين في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، يتعلق أحدهما بموضوع تقديم المساعدة الخاصة من أجل إعادة البناء الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويتعلق الآخر بالحالة الصعبة لمعيشة السكان المحليين واللاجئين والمشردين والأشخاص العائدين من منطقة البحيرات الكبرى. وأعرب عن أمل وفده في أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني لبلده في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

٦٢ - **السيد ويلموت** (غانا): قال إن تفشي أنشطة المضاربة من جانب قلة من الأشخاص والمجموعات في الأسواق المالية يعمل على إبطاء التقدم الذي تحقق عن طريق عمليات إصلاح وإعادة تشكيل اقتصادي كانت مؤلمة في معظم العالم النامي. ولقد أخرجت تلك الحالة إلى الضوء الطابع الرمزي للترابط العالمي. والحاجة ماسة إلى آلية عالمية لمراقبة التدفق المالي قصير الأجل والاتجار بالعملات وتنظيمها تماثل الآلية العالمية لتنظيم الاتجار بالسلع.

٦٣ - واستطرد قائلا إنه يستدل من تجربة بلدان مثل غانا أن السياسات التي طلب من بعض البلدان النامية اتباعها لإصلاح وإعادة تشكيل اقتصاداتها أدت إلى تفاقم الفقر في الأجل القصير. وإزاء انخفاض الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تأتي لتلك البلدان، فقد أصبح واضحا أنه سيتعين أن تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية لبعض الوقت في المستقبل عنصرا هاما بالنسبة لتلك البلدان. وأعرب عن أسف وفده للهبوط العام المستمر الحاصل في تلك المساعدة، وإن كان يعترف بفضل بضعة بلدان، منها الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا، أوفت بهدف المعونة التي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بل وتجاوزته في بعض الحالات. وقال إن وفده يطلب إلى جميع البلدان المتبرعة الأخرى أن تحذو حذو تلك البلدان. فلن تتحقق الفوائد المحتملة التي ورد بيانها في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة وفي مشروع تقرير الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية المعني بخطة التنمية ما لم تثبت الدول الأعضاء انعقاد إرادتها السياسية على كفالة توفير التمويل الكافي.

٦٤ - وأوضح أن الطريقة التي تعالج بها البلدان مشكلة عبء الديون الخارجية الباهظ ستكون لها أهمية حاسمة في نجاح الإصلاحات السوقية التي تقوم بها البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. والنهج المتبع حاليا في حل أزمة الديون من خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليس كافيا. فبعد سنتين من بدء تنفيذ تلك المبادرة، لم يستفد من التخفيف المقدم إلا بلد واحد. وقال إن وفده يطلب إلى الدول الدائنة والمؤسسات متعددة الأطراف أن تنظر في أمر إلغاء ديون البلدان النامية التي تضطلع بإصلاحات اقتصادية وتهدد ديونها الخارجية بتدمير المكاسب المتحققة في مجال الإصلاح الهيكلي. وينبغي تحويل العوائد المتأتية من عمليات الإلغاء المشار إليها إلى جهود القضاء على الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أشار مع التقدير إلى نية المملكة المتحدة التي أعربت عنها في عام ١٩٩٧ في إلغاء الديون المعلقة السداد التي يبلغ مجموعها نحو ٢١٠ ملايين

من دولارات الولايات المتحدة المستحقة لها من بعض أفقر دول الكمنولث. وأضاف أن وفده يدعو إلى قيام المملكة المتحدة وغيرها من البلدان الدائنة بمزيد من عمليات الإلغاء.

٦٥ - وأضاف أن اهتماما هائلا قد أولي لمسائل التجارة وأثرها على التنمية، وهو أمر لا غبار عليه. غير أن بلدانا نامية عديدة، وبخاصة بلدان في أفريقيا، تقع فريسة للتهميش بسبب عجزها عن المنافسة. وقال إن وفده يحذر من القيام بأية محاولة للقيام، باسم العولمة، بإلغاء أية ترتيبات خاصة وضعت لصالح مجموعات ضعيفة من البلدان النامية، فالعولمة يجب أن تكون ذات وجه إنساني.

٦٦ - ومن نفس المنطلق، قال إن وفده يدعو إلى توخي اليقظة من أجل مقاومة أية محاولات لفرض معايير عمالية أو صحية أو لحقوق الإنسان أو غيرها من المعايير ليس القصد منها سوى زيادة إضعاف قدرة البلدان النامية على المنافسة في مجال الاقتصاد في دنيا العولمة.

٦٧ - وأشار إلى أن هناك مجالا فسيحا لمضاعفة التعاون فيما بين البلدان النامية متابعة لهدف الاعتماد على النفس الجماعي. ودعا البلدان النامية إلى استطلاع كافة سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما دعا المجتمع الدولي إلى تقديم أقصى دعمه لمثل تلك الجهود.

٦٨ - وختاما، شدد على أن التدابير المبتكرة مطلوبة لكفالة الاستقرار في الأسواق العالمية، والنمو والتنمية في الاقتصادات الوطنية، وتوفر الفرص في المجتمعات المحلية، وعلى أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورا محوريا في كل تلك الجهود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.